



جامعة الانبار

كلية الادارة والاقتصاد

قسم ادارة الاعمال

المرحلة الثانية

مادة المحاسبة المتوسطة

المحاضر: المدرس سنان رحيم جاسم

عنوان المحاضرة (( حساب المدينون جزء ثالث ))

المحاضرة التاسعة

# المحاسبة المالية

## المحاسبة عن المدينون

- ❖ مفهوم المدينون.
- ❖ الاعتراف بالمدينون.
- ❖ الديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها.
- ❖ طرق تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

خاصة بقسم ادارة اعمال

المرحلة الثانية/ كورس ثاني

محاضرة (1)

## المحاسبة عن المدينون

### ١) مفهوم المدينون

يمثل المدينون حقوق للشركة على الغير وبذلك يعتبر احد عناصر الموجودات المتداولة لان فترة الاستحقاق له لا تتعدى سنة مالية، وينشأ هذا حساب المدينون عن عمليات البيع بالآجل للبضاعة اذ ان تكرار عمليات البيع الى الزبائن يؤدي الى نشوء نوع من الثقة بين الشركة والزبائن وتشجع تلك الثقة الشركة على بيع البضاعة الى الزبائن على الحساب.

### ٢) الاعتراف

ان الاعتراف بحسابات المدينون يتطلب قياس سعر التبادل المتعلق بالصفقة التي تتم بين الشركة والمدينون والذي يمكن تحديده من خلال الرجوع الى المستندات مثل فاتورة البيع، ويمثل سعر التبادل المبلغ المستحق على المدينون، وان تحديد هذا المبلغ يعتمد على عاملين هما عامل الخصم (التجاري والنقدي) وعامل الوقت (الفترة بين تاريخ الصفقة وتاريخ التسديد) اي عنصر الفائدة.

✳

٣- الخصم التجاري: وهو الخصم الذي تمنحه الشركات لترغيب الزبائن في شراء منتجات الشركة ويمنح على شكل نسبة مئوية من السعر المعلن وبغض النظر عن ما اذا كانت عملية البيع نقدا ام بالآجل، حيث يتم تسجيل المبيعات بالسعر الصافي من الخصم التجاري.

مثال: تم بيع بضاعة قيمتها 65000 دينار بالآجل وبخصم تجاري 20%.

في مثل هذه الحالة يتم احتساب مبلغ الخصم التجاري وخصمه من سعر البيع واثبات المبلغ الصافي كما يلي:



52000 ح/ المدينون

52000 ح/ المبيعات

$$52000 = 65000 \times 80\%$$

وقد يكون الخصم التجاري متسلسل اي ذكر عبارة بخصم تجاري 10%، 5%.

مثال / في 3/10 باعت شركة الرافدين بضاعة بقيمة 150000 دينار بالاجل لشركة بغداد التجارية وبخصم تجاري 10% . وفي 3/30 تم استلام المبلغ نقدا.

م/ اثبات القيود اللازمة للحالة اعلاه في سجلات كل من شركة الرافدين وشركة بغداد.

الحل / سجلات شركة الرافدين / وهي الشركة التي قامت ببيع البضاعة

\* بما انه خصم تجاري اذا يتم حسم الخصم بشكل مباشر واثبات المبلغ بالصافي

$$150000 \times 10\% = 15000 \text{ قيمة الخصم}$$

$$150000 - 15000 = 135000 \text{ دينار}$$

3/10 135000 من ح/ المدينون / شركة بغداد

135000 الى ح/ المبيعات

3/30 قيد استلام المبلغ 135000 من ح/ الصندوق

135000 الى ح/ المدينون / شركة بغداد

اما سجلات شركة بغداد / وهي الشركة التي قامت بشراء البضاعة بالاجل

يتم اثبات القيد الاتي / 3/10 135000 من ح/ المشتريات

135000 الى ح/ الدائون / شركة الرافدين

3/30 قيد التسديد 135000 من ح/ الدائون / الرافدين

135000 الى ح/ الصندوق

\* من خلال الامثلة السابقة نلاحظ بأنه لم يظهر حساب الخصم التجاري ضمن القيود.

ب- الخصم النقدي : وهو الخصم الذي يمنحه الشركات الى المدينون لتعجيل عملية الدفع النقدي

لديونهم، كان نقول تم بيع بضاعة بمبلغ 45000 دينار وبشروط دفع 10/5 ، 20/2 ، ن/30 .

وهذا يعني بأن الشركة ستمنح خصم 5% اذا تم التسديد خلال 10 ايام القادمة وتمنح 2% اذا تم

التسديد في الفترة المحصورة بين 10 ايام و20 يوم وان المبلغ واجب التسديد خلال 30 يوم.

وعاد ما تباع الشركة المبيعات الآجلة بسعر يزيد عن سعر البيع النقدي وان حصول المدين على

الخصم يعني شراؤه البضاعة بسعر البيع النقدي لها ، واذا ما اتفقنا على هذا المدخل فان المبيعات

يجب ان يتم اثباتها بالمبلغ الصافي لها اي بعد استبعاد مبلغ الخصم.

وبذلك نجد بان هنالك اسلوبين لإثبات عملية البيع بالآجل وهي طريقة الاجمالي وطريقة

الصافي وسيتم توضيحهما في المثال التالي:

مثال : في 2010/4/1 باعت شركة النهرين بضاعة بمبلغ 25000 دينار بالآجل الى شركة

دجلة وبشروط دفع 10/8 ، ن/30 . وفي 4/9 تم تحصيل ما يعادل 15000 دينار من شركة دجلة

وفي 4/28 تم استلام المبلغ المتبقي نقدا من شركة دجلة.

المطلوب : اثبات القيود المحاسبية اللازمة في سجلات شركة النهرين.



طريقة الصافي

طريقة الاجمالي

23000 ح/ المدينون  
23000 ح/ المبيعات  
 $23000 = 0.92 \times 25000$

25000 ح/ المدينون 4/1  
25000 ح/ المبيعات

13800 ح/ الصندوق  
13800 ح/ المدينون

13800 ح/ الصندوق 4/9  
1200 ح/ خصم مسموح به  
15000 ح/ المدينون

$1200 = 8\% \times 15000$

800 ح/المدینون

800 ح/خصم المبيعات المفقود

 $800 = 10000 \times 8\%$  خصم مبيعات مفقود

10000 ح/الصندوق

10000 ح/المدینون

10000 ح/الصندوق

10000 ح/المدینون

**ملاحظة 1:** ان الطريقة الاكثر شيوعا هي طريقة الاجمالي ومن النادر استخدام طريقة الصافي لانها من الناحية العملية تتطلب الكثير من الجهد والاحتساب حيث تتطلب احتساب الخصومات المفقودة خلال فترة الخصم و اضافتها الى حسب المدینون في حالة انقضاء فترة الخصم.

**ملاحظة 2:** ان عملية البيع بالاجل تضمنت اثبات مبلغ اكبر من سعر البيع النقدي وان هذا الفرق يعود الى الفائدة التي يفرضها البائع على المشتري نتيجة تأخره في تسديد الدين المستحق عليه لذا من الناحية النظرية يجب اثبات تلك الفائدة في حساب ايراد الفائدة وليس في حساب المبيعات ويكون القيد بالشكل التالي:



25000 ح/المدینون

23000 ح/المبيعات

2000 ح/ايراد فائدة

 $23000 = 25000 \times 92\%$  سعر البيع النقدي = 23000 دينار

ومن الناحية العملية اعتاد المحاسبين على تجاهل هذا المعالجة لان مبلغ الخصم يكون عادة

قليل نسبيا مقارنة بمبلغ المبيعات.

مثال/ في 2019/5/4 باعت شركة الرافدين التجارية بضاعة بمبلغ 50000 دينار بالاجل الى شركة الفرات وبشروط دفع 10/8 ، 20/4 ، ن/30. و تم تحصيل المبلغ بالكامل من شركة الفرات وفق الافتراضات التالية:- 1- تم تحصيل المبلغ بتاريخ 5/13

2- تم تحصيل المبلغ بتاريخ 5/ 20

3- تم تحصيل المبلغ بتاريخ 5/ 25

4- في 5/11 تم تحصيل ما يعادل 20000 ، وفي 5/14 تم تحصيل ما يعادل 20000 وفي 5/24 تم استلام المبلغ المتبقي نقدا من شركة الفرات.

م/اثبات القيود اللازمة في سجلات شركة الرافدين التجارية.

\* للتوضيح والشرح فقط غير مطالب به :- بما انه ذكر في السؤال شروط دفع و لم يذكر خصم تجاري لذا سيكون الخصم (خصم نقدي).

5/4 تاريخ البيع ، وشرط الدفع 10/8 اذا كان خلال عشرة ايام من تاريخ البيع يحصل الزبون على خصم نقدي بنسبة 8% . 5/4 ← عشرة ايام ← 5/ 13

وشرط الدفع الثاني 20/4 تمنح الشركة خصم 4% اذا سدد الزبون خلال عشرين يوم من تاريخ البيع وهي الفترة المحصورة بين عشرة ايام وعشرون يوم

5/4 ← عشرة ايام 8% ← 5/13 - 5/14 ← عشرة ايام الثانية 4% ← 5/23

الحل/ طريقة الاجمالي/ سجلات شركة الرافدين

1- قيد اثبات عملية البيع 5/4 50000 من ح/ المدينون/شركة الفرات

50000 الى ح/ المبيعات

القيد الثاني 5/13 بما انه سدد في هذا التاريخ وهو ضمن الشرط الاول بخصم 8% خلال عشرة ايام

$$46000 = 4000 - 50000 // 4000 = 8\% \times 50000$$

القيد الثاني/ استلام المبلغ 46000 من ح/ الصندوق

4000 من ح/ خصم مسموح به

50000 الى ح/ المدينون

2- اذا تم التسديد بتاريخ 5/20 فسيكون ضمن الشرط الثاني بخصم 4% وذلك لأنه بعد 5/13

نكرر قيد البيع الاول في 5/4

القيد الثاني/ استلام المبلغ 48000 = 2000 - 50000 // 2000 = 4\% \times 50000 دينار

48000 من ح/ الصندوق

2000 من ح/ خصم مسموح به

**50000 الى ح/ المدينون**

3- الافتراض الاخر اذا سددت شركة الفرات بتاريخ 5/25 فتكون غير مشمولة بالخصم الممنوح من شركة الرافدين

**نكرر قيد البيع الاول في 5/4**

القيد الثاني 5/ 25 50000 من ح/ الصندوق  
**50000 الى ح/ المدينون/شركة الفرات**

4- الافتراض الاخير

**نكرر قيد البيع الاول بتاريخ 5/4**

القيد الثاني/استلام المبلغ

5/11 تحصيل مبلغ  $20000 \times 8\% = 1600$

$20000 - 1600 = 18400$  دينار

18400 من ح/ الصندوق

1600 من ح/ خصم مسموح به

**20000 الى ح/ المدينون**

5/14  $20000 \times 4\% = 800$  دينار

$20000 - 800 = 19200$  دينار

19200 من ح/ الصندوق

800 من ح/ خصم مسموح به

**20000 الى ح/ المدينون**

5/24 المبلغ المتبقي 10000 دينار ولا يتضمن اي خصم لان تاريخ الدفع تجاوز 20 يوم من تاريخ الشراء

فيكون قيد استلام المبلغ: 10000 من ح/ الصندوق

**10000 الى ح/ المدينون**

\*نلاحظ ان الخصم النقدي وفق (الطريقة الاجمالية ) يظهر في القيود ويتم احتساب الخصم حسب المبلغ المسدد نقدا في تاريخ التسديد ولا يحتسب على مبلغ المبيعات الكلي.



### ٣- تقييم المدينون :

يجب على الشركات الإبلاغ عن المدينون في قائمة المركز المالي ، ويتطلب الإبلاغ عن المدينون ما يلي :

1- التصنيف : حيث يصنف المدينون في الميزانية العمومية وفقا لفترة استحقاق الدين ، فإذا كانت فترة الاستحقاق تقل عن السنة او فترة التشغيل ايهما اطول يعتبر الدين قصير الاجل ويصنف ضمن الموجودات المتداولة وبخلافه يسجل ضمن الموجودات الاخرى طويلة الاجل.

2- التقييم في الميزانية العمومية : يجب تقييم المدينون في الميزانية العمومية بصافي القيمة القابلة للتحقق اي صافي المبلغ النقدي المتوقع استلامه من المدينون وهذا يتطلب منا تقدير الديون المشكوك في تحصيلها وتقدير الخصم النقدي الذي من المتوقع منحه الى المدينون.

حيث ان عمليات البيع بالاجل تتضمن احتمال عدم امكانية تحصيل الديون من المدينون وهذه الديون المشكوك في تحصيلها تعتبر خسارة لابد من تخفيضها من حساب المدينون وتخفيض حقوق الملكية باعتبارها خسارة.

وهنا توجد طريقتين لمعالجة الديون المشكوك في تحصيلها وهي:

**الطريقة المباشرة :** بموجب هذه الطريقة لا يتم اثبات اي قيد محاسبي خاص بالديون المشكوك في تحصيلها لحين التأكد من عدم امكانية تحصيل الدين وهنا تم اثبات عملية شطب الدين في الفترة التي يتأكد للشركة فيها من عدم إمكانية تحصيل الدين وليس بالضرورة ان تكون فترة البيع نفسها ويكون قيد الشطب كما يلي:

ح/ مصروف الديون المعدومة

ح/ المدينون

ويرى مؤيدو هذه الطريقة بانها تستند الى الحقائق وليس الى التقديرات وان الديون التي تنتج عن عمليات البيع بالاجل هي ديون جيدة في وقت البيع لكن الظروف التي تحدث فيما بعد هي التي تؤدي الى عدم امكانية تحصيل الديون في الفترة اللاحقة لعملية البيع فضلا عن ان هذه الطريقة تكون مطلوبة لأغراض ضريبة الدخل، علما ان هذه الطريقة لا تنسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP لكونها لا تعمل على تقييم المدينون بصافي القيمة القابلة للتحصيل. الا انه يمكن اعتماد هذه الطريقة في التطبيق العملي عندما تكون نسبة الديون المشكوك فيها قليلة جدا وغير مادية.

وعند تحصيل دين سبق وان تم إعدامه يتم اثبات قيد التحصيل كما يلي :

ح/ الصندوق

ح/ ايراد اديون معدومة محصلة

طريقة مخصص الديون المشكوك فيها: بموجب هذه الطريقة يتم تقدير الديون المشكوك فيها بطريقة مخصصة الديون المشكوك فيها في نهاية الفترة المالية ويتم اثباتها بالشكل التالي:

ح/ مصروف الديون المشكوك فيها المحصلة

ح/ مخصص الديون المشكوك فيها

وتتسجم هذه الطريقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، إذ يرى مؤيدوها بأن هذه الطريقة ستؤدي إلى الإبلاغ عن المدينون بصافي القيمة القابلة للتحقق فضلاً عن تحقيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات أي مقابلة مصروف الديون المعدومة مع إيرادات المبيعات في نفس فترة البيع.

وعند التأكد من عدم امكانية تحصيل الدين لسبب ما مثل اشهار المدين افلاسيه او وفاته او غيرها من الاسباب يتم شطب ذلك الدين بالقييد التالي:

ح/ مخصص الديون المشكوك فيها

ح/ المدينون

ملاحظة: قد يظهر رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها خلال السنة دائناً او مديناً لاسيما بعد عمليات شطب الديون.

وعند تحصيل ديون معدومة سبق وان تم شطبها يتم اثبات قيدين: قيد اول لإحياء الدين في السجلات، والقيد الثاني لإثبات عملية تحصيل المبلغ نقداً وكما يلي:

ح/ المدينون

①

ح/ مخصص الديون المشكوك فيها

ح/ الصندوق

②

ح/ المدينون

## تقدير الديون المشكوك فيها :

في نهاية كل فترة مالية يجب تقدير الديون المشكوك في تحصيلها ، وهنا يوجد مدخلين لتقدير الديون المشكوك فيها وهما :

- 1- مدخل كشف الدخل : حيث تقدر الشركة نسبة الديون المشكوك فيها على اساس نسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة ويتم اثباتها مباشرة دون مراعاة الرصيد الحالي الموجود في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، حيث تؤدي هذه الطريقة الى اظهار افضل مقابلة بين الإيرادات والمصاريف في كشف الدخل.
- 2- مدخل الميزانية العمومية : حيث تقدر الشركة مخصص الديون المشكوك فيها على اساس نسبة مئوية من رصيد المدينون اخر المدة وهنا من الضروري مراعاة الرصيد الحالي لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. ويمكن تطبيق هذه الطريقة باستخدام نسبة واحدة على اجمالي رصيد المدينون اخر المدة او تحليل رصيد المدينون اخر المدة وفقا لأعمارهم اي وفقا لفترة التأخير وتقدير نسبة لكل فئة من تلك الاعمار تزيد بزيادة العمر. وتؤدي هذه الطريقة الى اظهار حساب المدينون في الميزانية العمومية بأفضل قياس له وهو صافي القيمة الابلت للتحقق.

مثال : فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة بتاريخ 2010/12/31 لشركة النور التجارية وقبل اجراء التسويات القيدية :

اسم الحساب	رصيد مدين	رصيد دائن
مدينون	160000	
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		2000
مبيعات (جميعها بالآجل)		800000
مردودات المبيعات	50000	

المطلوب : اثبات قيد التسوية اللازم لإثبات الديون المشكوك في تحصيلها بافتراض ما يلي :

- 1- قدرت الشركة مصروف الديون المشكوك فيها بنسبة 1% من صافي المبيعات الآجلة.
- 2- قدرت الشركة مخصص الديون المشكوك فيها بنسبة 5% من رصيد اجمالي المدينون.
- 3- تم تقدير الديون المشكوك فيها بالاعتماد على تحليل اعمار المدينون وقد بلغت الديون المشكوك فيها 3750 دينار.

الحل :

قيد التسوية وفق المطلوب (1) :

مصرف الديون المشكوك فيها =  $1\% \times (800000 - 50000)$

=  $750000 \times 1\%$

= 7500 دينار

7500 ح/ مصرف الديون المشكوك فيها

7500 ح/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

اذ تم اثبات مصرف الديون المشكوك فيها بمبلغ 7500 دينار وبغض النظر عن رصيد مخصص الديون المشكوك فيها ، وبذلك سيصبح رصيد مخصص الديون المشكوك فيها 9500 دينار.

قيد التسوية وفق المطلوب (2) :

مخصص الديون المشكوك فيها المطلوب =  $5\% \times 160000$

= 8000 دينار

ونظرا لوجود مخصص ديون مشكوك فيها برصيد دائن مقداره 2000 دينار في حين ان المخصص المطلوب هو 8000 دينار لذا يجب علينا زيادة المخصص بمبلغ 6000 دينار وكما يلي:

6000 ح/ مصرف الديون المشكوك فيها

6000 ح/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

وبذلك سيصبح رصيد مخصص الديون المشكوك فيها 8000 دينار وكما هو مطلوب.

قيد التسوية وفق المطلوب (3) :

مخصص الديون المشكوك فيها المطلوب = 3500 دينار

ونظرا لوجود مخصص ديون مشكوك فيها برصيد دائن مقداره 2000 دينار في حين ان المخصص المطلوب هو 3500 دينار لذا يجب علينا زيادة المخصص بمبلغ 1500 دينار وكما يلي:

1500 ح/ مصرف الديون المشكوك فيها

1500 ح/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

وبذلك سيصبح رصيد مخصص الديون المشكوك فيها 3500 دينار وكما هو مطلوب.  
س : في نهاية سنة 2009 كان رصيد المدينون لشركة النهريين 95000 دينار ورصيد مخصص  
الديون المشكوك فيها 3800 دينار ، وفي 2010/1/16 تأكد للشركة بأن هنالك دين مبلغه  
2500 دينار لن يتم تحصيله بسبب افلاس المدين وان الادارة قررت شطبه.  
المطلوب :

- 1- كم تبلغ صافي القيمة القابلة للتحقق لحساب المدينون قبل شطب الدين؟
- 2 اثبات قيد اليومية لشطب الدين المعدوم.
- 3 كم تبلغ صافي القيمة القابلة للتحقق لحساب المدينون بعد شطب الدين؟



استرداد الديون المعدومة ( التي سبق وان تم اعدامها او شطبها)

في حالة استرداد الشركة لديون سبق وان تم اعدامها يتم معالجتها كما يلي:

1- اذا كانت الشركة تستخدم الطريقة المباشرة في اعدام الديون ، عندها يتم اثبات احياء  
الدين بجعل حساب المدينون مدينا وحساب ايراد الديون المعدومة المستردة دائنا بالمبلغ، ثم  
يتم اثبات قيد التحصيل من المدينون بجعل حساب الصندوق مدينا وحساب المدينون دائنا.  
او يمكن اثبات قيد مباشر بجعل حساب الصندوق مدينا وحساب ايراد الديون المعدومة  
المستردة دائنا بالمبلغ.

2- اذا كانت الشركة تستخدم الطريقة غير المباشرة ، عندها يتم احياء الدين اولا بالغاء  
قيد الشطب بجعل حساب المدينون مدينا وحساب مخصص الديون المشكوك فيها دائنا  
ثم بعدها يتم اثبات قيد ثاني بتحصيل النقد بجعل حساب الصندوق مدينا وحساب  
المدينون دائنا.



س2 : تمت العمليات التالية من قبل شركة الفرات التجارية المتخصصة ببيع الاجهزة  
الالكترونية :

- 1- في 1/3 تم بيع 30 كمبيوتر بسعر 2500 دينار/كمبيوتر بالأجل الى شركة المنير  
وبشروط دفع 15/4 ، ن/30 .
  - 2- في 1/16 تم استلام المبلغ المستحق على شركة المنير نقدا .
  - 3- في 1/18 تم بيع 20 كمبيوتر بسعر 2500 دينار /كمبيوتر بالأجل الى شركة الهلال  
وبشروط دفع 15/4 ، ن/30 .
  - 4- في 2/15 تم استلام المبلغ المستحق على شركة الهلال نقدا .
- المطلوب : اثبات القيود اللازمة في سجلات شركة الفرات التجارية ، علما ان الشركة تستخدم  
طريقة الإجمالي في اثبات المبيعات .